

تقرير وفد الشعبة البرلمانية المشارك في
الورشة السابعة للأكاديميين وأعضاء
البرلمان، والمنعقدة في إنجلترا خلال
الفترة من ٢٩ - ٣٠ يوليو ٢٠٠٦م



التقارير

البند الثاني من التقارير (الصفحات ٣٢٣ - ٣٢٤)

تقرير مشاركة وفد مملكة البحرين عن الورشة السابعة للأكاديميين وأعضاء البرلمان والمنعقدة في كلية روكستون اكسفورد شير - إنجلترا في الفترة من ٢٩-٣٠ يوليو ٢٠٠٦م، والمقدم من سعادة العضو المهندس عبدالرحمن جواهري رئيس الوفد، وسعادة النائب حسن عيد بوخماس.

(للاطلاع على المرفقات يمكن طلبها من قسم التنسيق والمتابعة لشؤون الشعبة
البرلمانية)

تقرير وفد مملكة البحرين
عن
الورشة السابعة للأكاديميين وأعضاء البرلمان

مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي الذي يقع مقره بجنيف، قرر أن يرعى الاتحاد " الورشة السابعة للأكاديميين وأعضاء البرلمان" ، والتي عقدت بكلية روكستون، اكسفورد شير - إنجلترا والتي تم تنظيمها من قبل مركز الدراسات التشريعية بجامعة هل.

الهدف من الورشة :

هدفت هذه الورشة إلى جمع الأكاديميين وأعضاء البرلمان مع بعضهم البعض لدراسة نتائج البحث التي من المتوقع أن تكون ذات منفعة عملية للبرلمانيين.

إن هذه الورشة نظمت إثر نجاح الورشة الأخيرة التي عقدت خلال أغسطس 2002 والتي هيأت للأكاديميين والبرلمانيين من أكثر من 20 بلداً فرصة للتجمع في مجالس مناقشات عامة مثيرة. ولقد قدمت من خلالها أوراق للنقاش في موضوعات عدة، مكنت من إجراء المقارنة العميقة بين جمع من هيئات تشريعية مختلفة من عدة بلدان.

وورشة هذا العام قد نظمت بواسطة مركز الدراسات التشريعية بجامعة هل، تحت إشراف اللورد نورتون، وتضمنت عدة موضوعات البرلمان واستعمال الانترنت والبرلماني الاجتماعي والاحتراف والتأثير والتطوير المهني للبرلمانيين والغرفتين المتوازيتين والسلوك المعارض ونظرة

برلمانية من روسيا والمشكلة التنفيذية - التشريعية في كوريا وحرية المعلومات وسياسات الاتصالات بين مجلس العموم للمملكة المتحدة و البرلمان الأوروبي.

وخلال يومي الورشة عقدت عدة جلسات ، شارك فيها أكثر من 30 من الهيئات التشريعية بالبلدان النامية والحزب المعارض بالبرلمان البريطاني.

أعضاء الوفد المشتمل على:

- 1 - المهندس عبدالرحمن جواهري - عضو مجلس الشورى (رئيساً للوفد)
- 2 - السيد حسن عيد بوخماس - عضو مجلس النواب



(2)



(1)

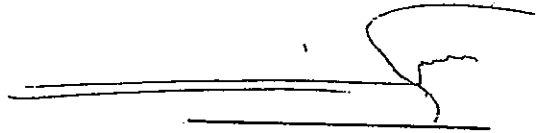
النتائج والتوصيات:

لقد أظهرت الورشة انها مفيدة للغاية، لأنها جمعت بين الخبرات الأكاديمية والبرلمانية في نفس الوقت، تلك التي تبودلت بطريقة بناءة ومحترفة، كما وقُدمت خلال الورشة العديد من البحوث والأوراق القيمة التي يجب الاستفادة منها في تطوير التجربة الديمقراطية في مملكة البحرين.

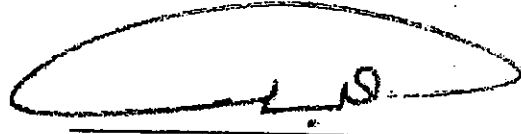


وقد قام الوفد المشارك من الشعبة البرلمانية البحرينية بطرح عدة مداخلات كان لها صدى طيب بين أعضاء الورشة ، وبتلخيص محتويات الأوراق التي قُدمت خلال الورشة باللغة الإنجليزية وذلك لكي يتسنى لأصحاب السعادة أعضاء مجلسي الشورى والنواب من قراءة هذا الملخص وإختيار الأوراق المناسبة لقراءتها بالتفصيل.

لذلك فقد تمت التوصية بأن يستمر كلاً من مجلسي الشورى والنواب البحريني من خلال الشعبة البرلمانية في المشاركة في مثل هذه الفعاليات مستقبلاً لأهميتها.



حسن عيد يوخماس
عضو مجلس النواب



عبدالرحمن جواهرى
عضو مجلس الشورى
رئيس الوفد

التقارير

ترجمة للبند الرابع من التقارير (الصفحات من ٣٧٥-٣٨٤)

خطاب وارد من الاتحاد البرلماني الدولي يتضمن توصيات المؤتمر الأول من نوعه لرؤساء وأعضاء اللجان البرلمانية التي تتعامل مع مواضيع تخص المرأة والمساواة بين الجنسين



INTER-PARLIAMENTARY UNION

CHEMIN DU POMMIER 5
1218 LE GRAND-SACONNEX / GENEVA (SWITZERLAND)

TELEPHONE (41.22) 919 41 50 - FAX (41.22) 919 41 60 - E-MAIL postbox@mail.ipu.org

دور اللجان البرلمانية في تعميم المساواة بين الجنسين والنهوض بوضع المرأة

حلقة دراسية لرؤساء وأعضاء الهيئات البرلمانية للمساواة بين الجنسين

1/18/2007 IPU Headquarters, Geneva, 4-6 December 2006

مقر الإتحاد البرلماني الدولي جنيف، ٤-٦ ديسمبر ٢٠٠٦

ملخص وتوصيات الحلقة الدراسية

انتخب المجتمعون السيدة غ. ماهلاتفو - نكابيندي، نائب رئيس الجمعية الوطنية لبرلمان جنوب أفريقيا كمقررة. التقرير التالي يقوم على أساس تعليقات ختامية قدمت من المقرر في الجلسة الختامية.

الحلقة الدراسية لرؤساء وأعضاء الهيئات البرلمانية للمساواة بين الجنسين حول "دور اللجان البرلمانية في تعميم المساواة بين الجنسين والنهوض بوضع المرأة" جمعت أكثر من ١٠٠ من أعضاء البرلمان وموظفين برلمانيين من ٣٨ دولة. على مدى يومين ونصف اليوم بحث وتبادل المشاركون الخبرات في عمل اللجان البرلمانية المعنية بالمساواة بين الجنسين ووضع المرأة وكيفية دعم السياسة والنتائج التشريعية في تعزيز المساواة بين الجنسين.

افتتح الحلقة الأمين العام للإتحاد السيد أ. ب. جونسون، وترأسها رئيس اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات التابعة للإتحاد البرلماني الدولي، السيدة زافيه (أوروغواي). الخطاب الرئيس ألقته السيدة أ. م. ليزين، رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي. تم الاستماع إلى ما يقارب ٧٠ مداخلة في جلسة المناقشات العامة التي تقدم أهمها على النحو التالي:

بدأ المشاركون بالإشارة كونهم ممثلي الشعب المنتخبين، البرلمانيون لهم دورا حاسما في تعزيز المساواة بين الجنسين في البرلمانات. ويجب التأكد من أن المعايير لحماية تكافؤ الفرص للنساء والرجال تترجم إلى قوانين وطنية. كذلك، وبطريقة مماثلة على البرلمانيون واجب الإشراف على تنفيذ السياسات والبرامج لضمان تحقيق هذه المعايير والأهداف الموضوعية. وأخيرا، وكسياسيين لهم دور طبيعي في إثارة قضايا المساواة بين الجنسين في المناقشات العامة والمساعدة في التوصل إلى إجماع وطني حول هذه القضايا.

التشكيل والتفويض وأساليب العمل

خلال الاجتماع ناقش المشاركون وظائف وتفويض اللجان البرلمانية التي تتناول قضايا المرأة. وعليه تم طرح الأمر فيما يتطرق بسبب وجود هذه اللجان في مناقشة عامة. بدا واضحا أن وجودها ليس هدفا في حد ذاته، بل أنه كان عملا مساعدا وفعالا في المساهمة في أعمال البرلمان من أجل تعزيز الدفاع عن المساواة بين الجنسين.

في بعض البرلمانات، على أي حال، هذا الهدف لا يتحقق من خلال وجود لجان متخصصة في النظر في موضوع الجنس لكن من خلال تعميم المساواة بين الجنسين الموجودة أصلا في هيكل اللجنة القائمة. ومع ذلك، لا يوجد نموذج واحد بل نماذج متنوعة تختلف من بلد إلى آخر ويعتمد على الممارسة البرلمانية والتاريخ. الأسلوبين مكملين لبعضهما البعض ولكن وجود لجنة متخصصة يجب أن لا يلغي العبء من اللجان الأخرى من تناول الاهتمامات المتعلقة بالجنس. ويسهل هذه المهمة وجود المرأة في البرلمان. تمت الإشارة إلى أهمية وجود عدد كبير من النساء في البرلمان بنسبة ٣٠٪.

كما سلطت المناقشات الضوء على الصلاحيات المحددة للجان البرلمانية بدءا من اللجان التي لها صلاحية اقتراح التشريعات إلى تلك التي تمارس في الأساس وظيفة رقابية. ورغم بعض الاختلافات، اتفق المشاركون على أن إحدى أهم مهام هذه اللجان يكمن دورها في الرقابة البرلمانية ومساواة الحكومات. البرلمانيون لديهم العديد من الأدوات المتاحة للوظيفة الرقابية كالأسئلة الشفوية والخطية، الحق في استدعاء الوزراء والمسؤولين الحكوميين، جلسات استماع علنية لتمكين الجمهور من المشاركة مع اللجنة. ولو حظ أن من المهم أيضا أن تقارير لجنة الجنس يجب أن يكون لها صفة رسمية حتى تتمكن من متابعة الاقتراحات والتوصيات.

إن تحقيق تعميم الجنس أيضا يعتمد على التنسيق مع اللجان الأخرى في البرلمان. كمثل محدد تمت الإشارة إلى عقد جلسات مشتركة مع اللجان البرلمانية لمناقشة مضمون أي مشروع وضمن إدراج منظور نوع الجنس. هذا النوع من التعاون هو جاسم مع لجان الموازنة والمالية بهدف تطوير الميزانيات الصانعة. الفكرة الأخرى هي وجود نقاط جنس مركزية في جميع اللجان.

ووفقا للبيانات التي جمعها الاتحاد البرلماني الدولي الموجودة في الدليل العالمي للهيئات البرلمانية حول وضع المرأة والمساواة بين الجنسين، تقريبا كل لجان الجنس البرلمانية لمؤلفة من الرجال والنساء على حد سواء. على أي حال، تظل مشاركة الرجال ضعيفة. واتفق المشاركون على أن الرجل يجب أن يلعب دورا أكبر في عمل لجان الجنس لأنه في الحقيقة من مصلحتهم كما هو واقع الحال بالنسبة للمرأة لضمان المساواة.

العلاقات مع الشركاء

ويبحث الاجتماع أيضا أهمية الشراكات في البرلمان لكي تساهم في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. البرلمانيون ليسوا بمعزل عن هذه المسؤولية ويحتاجون إلى تطوير التعاون مع الحكومة ومؤسسات المجتمع. يبدو جليا من النقاش العام أن هناك ضرورة لوضع العلاقات بين الآليات الوطنية للمرأة والبرلمانات لأن لهم دور مكمل لبعضه البعض يجب أن يلعبوه. تم التطرق أيضا إلى التعاون مع أمناء المظالم والقضاء ضمن هذا السياق العام، إن دور اللجان البرلمانية عن المساواة بين الجنسين يجب مراقبته لضمان الكفاءة وتقليل التداخل مع الجهات الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أمر بالغ الأهمية. المنظمات غير الحكومية هي المصدر الرئيسي للمعلومات وشركاء أساسيين في ضمان متابعة الإجراءات البرلمانية. المؤتمرات البرلمانية النسائية يمكن أن تكون مفيدة للمرأة للإلتقاء خارج نطاق الحزب ويمكن أن تقدم دعما إضافيا لعمل اللجان البرلمانية للمساواة بين الجنسين.

وناقش المشاركون أيضا الدور الحيوي للإعلام والاتصال لاطلاع الجمهور من الصل البرلماني وزيادة الوعي بقضايا الجنسين. على الرغم مما قد يراه البعض من أي علاقة للحب والكراهية فإتبه من المهم الحصول على دعم وسائل الإعلام والاستفادة من كل قنوات الاتصال الممكنة للوصول إلى الناس، خاصة من هم أكثر عزلة من خلال مياديات مثل الإذاعات الخاصة بالجاليات والصحف الحرة. الإعلام له دور الدعوة والدفاع عن البرلمانات ومحاسبتها ومتابعتها على الإجراءات والقرارات المتخذة.

القشريات ونتائج السياسة

استمع المجتمعون إلى مجموعة واسعة من القضايا والتحديات الجسيمة لتحقيق المساواة بين الجنسين التي يجري تناولها في اللجان. تم التطرق إلى أهمية وضع الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المطروحة، مثل الموازنة الحساسة التي تراعي الفوارق بين الجنسين وهذا هو النهج الجديد للعديد من البرلمانات. إن وضع وتطوير الموازنة التي تراعي الفوارق بين الجنسين هي عملية طويلة الأمد وتحتاج إلى تغيير سياسات وعمليات تحول. إن البرلمانيون لهم دورا هاما في تطوير هذه الأداة والضغط على الحكومات لوضع الميزانيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين. إحدى الطرق لتحقيق ذلك هو إدخال متطلبات الموازنة للمساواة بين الجنسين في القوانين والقواعد:

التعهد بأن عملية موازنة الفوارق بين الجنسين تتطلب تحليل التتبع العملي في جميع مراحلها بدءاً من التخطيط والبرمجة. ومن أجل أن يكون المنخل موضوعيا وجوهريا والقدرة على إعداد وتطوير هذه الميزانيات، البرلمانات في حاجة الحصول على البيانات المصنفة، بحسب نوع الجنس والمعلومات الشاملة للالتزام بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). إن دور لجان المساواة بين الجنسين في إثارة المواضيع ذات العلاقة أثناء مناقشات الميزانية وإقامة شراكات مع لجان الموازنة، وتخدم كقنوات بين المنظمات النسائية والبرلماني. تم التطرق مجدداً إلى أهمية الرقابة البرلمانية حيث يتوجب على البرلمانيون المتابعة والمراقبة عن كثب لتطبيق الميزانية عبر إجراء تدقيق وتحليل عملية المساواة بين الجنسين.

ونظرا لحدائثة هذه الممارسة فإتبه من الضروري تنفيذ البرامج التدريبية لأعضاء وموظفي البرلمان.

CEDAW

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

ومن أحد أهم وظائف لجان المساواة بين الجنسين الإشراف على حسن تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية. أعطى الاجتماع اهتماما خاصا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كإداة يمكننا استخدامها لإضفاء الشرعية على مطلبنا من أجل المساواة بين الجنسين.

الاتفاقية تجمع أن واحد وشامل معاهدات حقوق الإنسان والشروط السابقة لآليات الأمم المتحدة المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس وتوسيع نطاقها لإيجاد أداة مخصصة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وعلى وجه الخصوص ناقش المشاركون دور البرلمانات وافقوا على لزوم مشاركتهم بصورة أكبر في الرقابة على تنفيذ الالتزامات والحقوق الواردة في الاتفاقية. ومن هذه الالتزامات، التبليغ عن التمييز. يجب على الدول الأطراف تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. يجب على البرلمانيون التأكد من أن هذه التقارير الدورية ترسل إلى البرلمان لمناقشتها قبل تقديمها إلى الأمم المتحدة، وأن البرلمان يضمن أنها تتضمن مجموعة واسعة من وجهات النظر، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والمحللين المستقلين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج أعضاء البرلمان في قائمة الوفود الوطنية للجنة القضاء على من أجل فهم الملاحظات الختامية

ترجمة:

يوسف أ. مبارك مبارك

والتوصيات التي تقدم بعد ذلك. هذه التطبيقات يجب أن تقدم إلى البرلمان لمتابعتها وتنفيذها على المستوى الوطني.

البرلمانيون لهم أيضا دور في توعية نظرائهم والمجتمع ككل عن الاتفاقية، مراقبة الحكومة في التنفيذ ومراجعة التشريعات الوطنية لكي تتماشى مع مبادئ الاتفاقية، مراقبة صحة التحفظات على الاتفاقية والعمل على إزالتها. ومن المهم، على البرلمانيون والموظفون البرلمانيون فهم مبادئ الاتفاقية، التي تحتم الحاجة إلى برامج التدريب.

تمت مناقشة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. يبدو جليا، من خلال الكثير من المداخلات التي أثرت أن المساواة بين الجنسين تغطي جميع المجالات السياسية وأنها تصيب في صلب رفاة وتغذية المجتمع. التحديات كبيرة وجسيمة منها الفقر وسوء الرعاية الصحية وانخفاض مستويات التعليم والعنف والإيدز. وفي حين أن مواجهة هذه التحديات متنوعة يقيم التعليم بدور أساسي، ابتداء من المنزل.

كثير من المشاركين ذكروا أيضا مسألة تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. مع متوسط عالمي يقدر بـ ١٧% تقريبا، جيمينا نتفق أن علينا العمل بصورة أفضل وأسرع. تم ذكر مبادرات عديدة كحملة المناصفة ٥٠/٥٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

مكافحة العنف ضد المرأة

في المناقشة الموضوعية المتعلقة بالفكرة الرئيسية من هذه الحلقة مسألة العنف ضد المرأة. أعمال العنف ضد المرأة، يعتبر من ضمن أقوى العتبات المؤثرة سلبا للنهوض بالمرأة وانتهاك جوهري لحقوق الإنسان الأساسية. العنف ضد المرأة مشكلة تؤثر على جميع الدول بدون استثناء.

جرى التشديد على فهم أهمية التصدي للعنف ضد المرأة على أنه نمط سلوكي. الإستراتيجيات لمكافحة هذه الآفة يجب أن تكون شاملة في أسلوبها، والانتقال من مجرد التجريم، الوقاية والمساعدة على اتخاذ إجراءات تهدف إلى تغيير البيئة التي تعيش فيها المرأة (النظر في قضايا الرعاية الصحية، الإسكان والأمن والتشريع المحلي، وإظهارها وتبسيطها في وسائل الإعلام). في الحقيقة لقد أصبح من الضروري أن نبذل جهدا أكبر بكثير في تنشئة الأجيال الجديدة التي لا ترى العنف وعدم المساواة بين الجنسين فهذا هو الأمر الطبيعي. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من سلوك أسلوب راديكالي بل ثوري للتغيير في التعليم وفي الوسائل المتعددة التي نلقاها عبر الإذاعة والتلفزيون والسينما والإعلان إلخ.

السياسات الفعالة لمكافحة العنف ضد النساء تتطلب بيانات دقيقة وهناك أيضا حاجة للمعلومات ليتسنى للجان البرلمانية القيام بدورها في التحقيقات البرلمانية والرقابة المناسبة على تقييم أداء عمل الحكومة ومدى تقدمها. بذل المشاركون مناقشة طويلة حول مشكلة تعريف العنف ضد المرأة ووضع مؤشرات لقياس مدى انتشاره. كما تمت مناقشة وضع مؤشرات عالمية أو إقليمية مشتركة كهدف مشترك، وهذا بالتأكيد سيساعد في تطوير وضع إطار عمل مشترك لتحليل وتعريف وتنسيق ردودها. الأمم المتحدة مدعوة للمساعدة في تطوير هذه المؤشرات المشتركة. على اللجان أن تطلب تطوير بيانات تصنيف نوع الجنس والضغط من أجل "أحداث" الإحصاءات الوطنية والقوانين المتعلقة بشؤون الجنسين وكذلك ضمان توفير التدريب الملائم للإحصائيين وتراعي قضايا الجنسين الحساسة.

اتفق المشاركون على أن الردود على العنف ضد المرأة يجب أن تكون متعددة القطاعات ومبنية على مشاركة جميع أصحاب المصلحة. تم التأكيد على توفر إطاراً قانونياً قويا لمكافحة العنف ضد المرأة والإفلات من العقاب، مع الحاجة إلى ضمان تمويل كاف من السياسات والإشراف على حسن تنفيذها. الدور الحاسم لرفع للتوعية والتعليم، ولا سيما استخدام النهج

ترجمة:

يوسف ا. مبارك مبارك

القائم على الحقوق ، أثير مع الحاجة لتدريب وتوعية الجهاز القضائي، وكالات إنفاذ القانون فضلا عن الخدمات الصحية والاجتماعية.

متابعة

امضى الاجتماع وقتاً لمناقشة الدعم للبرلمان. من الواضح ان البرلمانين يودون ان يروا مزيداً من الجهود تبذل لتعزيز قدرة البرلمان على القيام بعمله من اجل تعزيز المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق المرأة.

وأعرب المشاركون عن رغبتهم في عقد اجتماعات مماثلة في المستقبل. كما أكدوا على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المساواة بين الجنسين الجنس في تصميم هذه العملية.

البرلمانيون القوا الضوء أيضاً على فائدة عقد اجتماعات موضوعية متعلقة بالفكرة الرئيسية خاصة لبحث قضايا المساواة بين الجنسين بصورة متعمقة كالإتجار بالنساء والأطفال، والرعاية الصحية، وفيروس نقص المناعة المكتسبة. الإسئز وتمكين المرأة اقتصادياً.

ولوحظ أن من المهم أيضاً العمل مع البرلمانات التي لا تملك اللجان البرلمانية المتخصصة على تقديم الدعم والتضامن لمعاينة مختلف الطرق التي يمكن بها تصميم المساواة بين الجنسين.

واتفق المشاركون على تبادل نتائج هذا الاجتماع مع زملائهم في البرلمان ومتابعة الاقتراحات التي أخذت.

ترجمة:
يوسف أ. مبارك مبارك

